كلمة الشكر التى القاها

الأستاذ الدكتور محمد عبد المعز نصر

السيد المحافظ ...

السيد مدير الجامعة ...

سيداتى ... وسادتى :

انه لتوفيق من الله أن أكون موضع هذا التقدير الكريم من المدينة ومن الجامعة . فتشريف السيد المحافظ لهذا الحفل انما يمثل من ناحية مشاركة المدينة لنا فى حياتنا الجامعية . ويمثل من ناحية أخرى رعايته المشكورة للثقافة فى مراكزها العديدة بالاسكندرية مما يعتز به العاملون فى ميدان الفكر . وتتيح لى هذه الفرصة أن أعلن من كل قلبى عن شكرى الخالص على تفضل السيد المحافظ بتحقيقه ما نتوقع منه دائماً من مشاركة جميلة وتشجيع طيب .

ولكن ان كنا فى مدينة الاسكندرية نتوقع دائماً رعاية السيد المحافظ الكريمة لنشاطنا العلمى والثقافى ، الا أن الله قد أضاف اليوم الى ما نتوقع ، ما لم نتوقع . كذلك من فضل ، بتشريف أستاذنا — الأستاذ محمد شفيق غربال — لهذا الاجتماع . فهو الذى وجهنى — وهو وكيل لوزارة التربية والتعليم — الى هذا التخصص . وهو الذى رعانى برعايته النبيلة أثناء البعثة الثانية الى انجلترا . فأتاح لى فرصة الدراسة بانجلترا وأوروبا حسب البرنامج الرحب الذى اقترحه أستاذى هارولد لاسكى . ولقد شاء الله أن يكون هو على رأس اللجنة التى زكت ترقيتى لكرسى فلسفة السياسة . وما حضوره اليوم الا فرصة نادرة يشعر أثناءها الأستاذ المعين نحو أستاذه الأول بالمسئولية الكبرى فى الاضطلاع بواجبه ومواصلة الرسالة الخالدة — رسالة أستاذ الجامعة .

أما الكلمات الثلاث التى تفضل بإلقائها السيد المدير والسيد العميد والسيد رئيس القسم ، فهى تشتمل فى الواقع على ثناء أعجز عن تقديم الشكر الملائم له . وان ما يجعلنى أتقبلها بالرضى والسرور ، هى أنها موجهة للأستاذ الجامعى كأستاذ أكثر مما هي موجهة لشخصى . فانى أحس — وأعتقد أن زملائى جميعاً من الأساتذة الحاضرين يحسون معى بعظم الفخار والامتنان لتأكيد السيد المدير — الأستاذ الدكتور عبد العزيز السيد — دور الأستاذ فى حياة الجامعة . وان تفسيره الأصيل لمعنى الأستاذية على أنها صفة من صفات النفس والخلق سوف يبقى دائماً مصدراً من مصادر الهداية والالهام . أما دينى الخاص له ، فسيبقى معلقاً فى عنقى حتى يوفقنى الله الى أن أودى عمل وفق القيم المثالية التى اشترط باشتراطها قيام الأستاذية فى النظر والتطبيق .

أما كلمة الأستاذ العميد — الأستاذ محمد خلف الله أحمد — فهى فى الواقع تتويج لسلسلة متصلة من كلمات التشجيع والتقدير التى كانت لى غذاء روحياً وباعثاً حيوياً منذ أن عملت بآداب الاسكندرية . وانى لفخور اليوم بأن يتفضل الأستاذ خلف الله بتقديمى فى هذه المناسبة الجامعية الثقافية ، فهو يمثل للعاملين بالثقافة والفكر قوة من قوى الاتصال والخلق التى أعطت لمدينة الاسكندرية طابعها المتفرد فى العشرين سنة الأخيرة . وانى أعتقد أننى مهما شكرته فى هذه المناسبة ، فلن يصل شكرى الى الرقة والدقة التى تحدث بها السيد المدير عن هذا التقليد الجامعى الذى بدأت به كلية الآداب ، اذ تمنى لو أن سائر كليات جامعة الاسكندرية قد أخذت به .

أما الزميل الكريم الأستاذ الدكتور محمد ثابت الفندى ، رئيس قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية ، فقد كان لكلمته أعمق الأثر فى نفسى . ومن الطريف أنه كشف فى تعليقاته « الشخصية » عن القيم الحقيقية التى أسترشد بها فى طريقنا الجامعى . فالحياة الجامعية لا تستمد جوهرها الا من روح « الصداقة » التى تسود الصلة بين الزملاء وبينهم وبين تلاميذهم ،

وانه هو لمثل تلك الصداقة والود اللذين يجعل بهما حياتنا فى القسم مثلا أعلى للحياة الجامعية .

وختاماً ، يسرنى أن أشكر السيد وكيل الجامعة ، الأستاذ الدكتور عبد الفتاح محمد ، والسيد أمين الجامعة ، الأستاذ محمد كامل صديق ، والسادة العمداء والأساتذة ورجال الفكر والثقافة والتعليم فى المدينة — على هذا التفضل الكريم بالحضور . أما تحية تلاميذى التى يقدمونها الآن من داخل هذا المدرج ومن خارجه ، فهى الجزاء الحقيقى الصادق الذى يستلهم منه الأستاذ الجامعى الزاد والقوة فى عمله .

فلسفة السياسة فى الدراسات الجامعية

ان كرسى « فلسفة السياسة » الذى تشرفت بشغله هو أول كرسى بهذا الاسم فى الجامعات العربية . وهو يمثل استقرار مادة جديدة وبلوغها مرتبة النضج والاعتراف بها بين المواد الجامعية فى بلادنا . وفى الواقع أن مولده ومولد المادة التى يمثلها كان عملية عسيرة . وهذا أمر طبيعى ، فالمتتبع لتاريخ الدراسات الأكاديمية يتبين بجلاء أن المادة الجديدة لابد لها من أن تحارب لتكسب لنفسها مكاناً تتبوؤه فى جمهورية العلم .

وانه لمما يجلب الرضى للنفس أن تقدير جامعة الاسكندرية لمادة « فلسفة السياسة » وتوفيقها لاقرار مكانتها بين دراساتها فى عهد الأستاذ الدكتور عبد العزيز السيد — هو فى الوقت نفسه شهادة لجامعة الاسكندرية بمدى قدرتها على التجاوب مع حياتنا العامة . فالجامعة الحية فى أى بلد من بلاد العالم لا تعرف الفصل بين نشاطها الفكرى وبين النشاط السائد فى ربوع الواقع . ولابد للمعرفة من أن تتجاوب مع ظروف الحياة ، بل ان تطور المعرفة وظيفة من وظائف التفاعل المستمر مع القوى الخارجية . وان هذا لهو الدرس الذى أكده السيد كمال الذين حسين فى ندوته مع أساتذة جامعة الاسكندرية فى مايو ١٩٥٩ . وكان من نتائجه تطوير مادة السياسة فى الجامعات العربية . فأنشئت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، وأنشىء كرسى فلسفة السياسة بجامعة الاسكندرية .

وهكذا كان مولد كرسى « فلسفة السياسة » — وان كان عسيراً — أمراً حتمياً ، استتبعته العملية الكبرى التى تمر بها بلادنا فى ظل الثورة العربية ، والتى تتمخض عن مولد المجتمع العربى الجديد .

والجامعة — ولا شك — مجال خصب لدراسة مشاكل المجتمع السياسية فى تدافعها وبحثها عن الحلول المناسبة . فجو الجامعة جو هادىء ، بعيد

عن صخب السوق والشارع ، وله خصائصه القائمة على النظر الى الأشياء من وجهاتها المتعددة . ووضعها فى سياقها من مجرى الحياة القومية والعالمية فى أمسها ويومها وغدها . ولهذا ففصول الدراسة فى الجامعة هى تقوم من مسرح للمناقشة بين التلميذ والأستاذ ، انما تقدم لنا فرصة حيوية للتعمق والتأمل ، فى تسامح وتقدير لجوانب التأييد والنقد قد لا تتوفر على مسرح آخر من مسارح الرأى .

ولنضرب لذلك مثلا على مدى التجاوب بين دراساتنا السياسية ، وبين سياستنا العملية فى الميدان ، بما حدث أخيراً من محاولة الدولة الأخذ بتطبيق التوجيه الاقتصادى فى الاقليم السورى حتى يتهيأ للاقليمين التنسيق المناسب فى الوقت المناسب لشئوننا العامة . فخطاب الرئيس جمال عبد الناصر الأخير فى دمشق عن التوجيه الاقتصادى وجد صدى مباشراً فى دراساتنا هذا العام . وقد يبدو أن موضوع الخطاب موضوع اقتصادى لا يهم طالب السياسة . ولكنه فى الواقع يمس أمراً جوهرياً من أمور الفلسفة السياسية . وهو الملكية التى تعد أساساً من أسس المجتمع ، ان لم تكن أساسه الرئيسى . ولا يسع طالب السياسة الا أن يعالجها من وجهة نظر تخصصه . فالخذ الموضوع بيننا طابعه الجامعى ، وعالجناه فى شكله العام والخاص من الناحية التاريخية والمقارنة فى الفكر السياسى . ووجدنا الكثير من التوضيح والتنوير فى كتابات جون لوك ، وروسو ، ولاسكى عن الملكية والتوجيه الاقتصادى فى الأنظمة المتعاقبة والمتناظرة من رأسمالية واشتراكية .

فالواحد منا يجد نفسه فى مركز أفضل وأقدر على الحكم على ما أشار اليه السيد الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه عن الملكية الخاصة ومسئوليتها العامة ، وعن ضرورة التوجيه الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة ، عندما نستعرض هذه الفكرة فى مجال الفلسفة السياسية . وان مثل هذا المنهج الجامعى هو سبيلنا الى المساهمة الايجابية فى الفهم والوعى والادراك السليم من ناحية ، وفى الاضافة الفعالة المستقاة من منبع التجربة العالمية حين تلتقى بتجربتنا القومية .

ولا شك فى أن الناظر الى تجربتنا فى ميدان الاقتصاد الموجه ليفيد الفائدة المرجوة ان هو قابل بين نظريتى جون لوك وهارولد لاسكى مثلا . فجون لوك قد كتب كتاباته السياسية فى القرن السابع عشر ليضع بين ما يضع ، الأساس الفلسفى لسيادة الطبقة البورجوازية الرأسمالية . ومن ثم فقد عارض كل تدخل من جانب الحكومة فى مسائل الملكية الخاصة . وأضفى على حق الملكية قداسة بررها باقامته اياه على العمل . فالثروة بدأت — فى رأيه — ملكاً شائعاً للبشر ، ولكن حولها عمل العامل الى ملكية خاصة . فكل ما يمزج الانسان به عمله يصبح ملكاً خاصاً لا تمتد اليه مشاركة مشارك فيه ، بل انه يكتسب مرتبة من التقديس أشبه بمرتبة الحياة نفسها . وذلك لأنه يرى أن عمل العامل صادر عن جهده وحياته . وهو امتداد لما خارج نفسه ، فله من الحق على الدولة مثل ما للحياة نفسها . وأبعد من ذلك ، فقد أكد أن الملكية هى أساس المجتمع والدولة ، بل سابقة عليهما ، فهى لا تدين لهما بالوجود ، وانما هى التى أوجدتهما وخلقتهما . وعمم جون لوك معنى الملكية فجعله يشتمل على الحرية والحياة والمال . ويقرر العلاقة بين الدولة والملكية فى قوله :

" ان السلطة العليا لا تستطيع أن تأخذ من أى انسان أى جزء من ملكه دون رضى منه . فالمحافظة على الملكية هى الغاية التى أنشئت من أجلها الحكومة والدافع الذى دفع بالناس لأن يدخلوا فى المجتمع ... ومن ثم فمن الخطأ أن نفكر بأن السلطة العليا أو التشريعية فى أى دولة تستطيع أن تفعل ما تشاء وتتصرف فى ممتلكات رعاياها بطريقة تحكمية ، أو تأخذ أى جزء منهم عندما تحب " .

ويضيف جون لوك الى هذا قوله بأن اختراع « النقود » من ذهب وفضة أتاح للمالك أن يخزن ما يملك دون تلف على مر الأيام ، ولهذا فله أيضاً حق جمع الثروة وتكديسها حسب قدرته وهواه .

ولقد اتخذت الرأسمالية ، ولا تزال تتخذ ، من منطلق جون لوك الدرع الذى تتحصن به فى وجه تدخل الدولة ، وتبرر به سلوكها فى السوق ومجالات

العمل المختلفة . ولكن من سخرية القدر أن نظرية العمل التى بنى عليها جون لوك نظام الملكية وميزان القيمة قد أصبحت فى « أيدى هودجسكن Hodgskin وتومسون Thompson الأب للاشتراكية الحديثة » (١).

ولكن الانتقال من فلسفة الرأسمالية التى مثلها جون لوك فى انجلترا فى القرن السابع عشر الى فلسفة الاشتراكية التى مثلها هارولد لاسكى بين قومه فى القرن العشرين قد اتخذ طريقاً طويلا شاقاً خاصة بعد أن خضعت الحياة فى انجلترا لآثار الرأسمالية الصناعية الى جانب الرأسمالية التجارية . ففلسفة جون لوك التى أكدت حق الملكية وحق الحرية قد نجحت فى عصرها لخدمتها أغراض النظام الرأسمالى الجديد ، وذلك لأنها اشتملت على معاول الهدم للنظام القديم الذى كان يتخذ من الحكومة القاسدة وقتئذ وسائل لتعويق النمو الاقتصادى الذى بشرت به الرأسمالية . وازدهرت فلسفة لوك التحريرية لأنها وجدت فى الطبقة المالكة ما يؤيدها ، وعاصرت الثورة العلمية فى القرن السابع عشر . واستمدت فى محاجتها على سيادة العقل والقانون الطبيعى المنحدر من تراث العصور الوسطى . وجاءت الثروة المتزايدة بين الطبقة الوسطى من الانجليز مؤيدة لنظرية الحرية الاقتصادية المستمدة من جون لوك ، حتى أن ماكولى فى القرن التاسع عشر قد تغنى بتفوق الانجليز على كافة البشر بما جمعوا من ثروة لا تدانيهم فيها أمة على وجه الأرض ، وذلك بفضل حرية التجارة والعمل التى حمل الانجليز رسالتها فى السوق الداخلية والعالمية .

ولكن سرعان ما بدا للانجليز أن المقياس المادى للحضارة الرأسمالية ليس وحده كافياً للحكم على نتائجها المعقدة . فالثروة التى جعلت من انجلترا أغنى دولة فى العالم أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر قد كانت — على حد تعبير شارلز ديكنز فى روايته « الأوقات العصيبة » Hard Times — للدخان المتجمع من حياة العمال المحترقة فى المصانع وهى تتحول الى ذهب

(١) Laski - Political thought in England from Locke to Bentham p. 31

وفضة تملأ جيوب الرأسمالية الصناعية الجديدة . وقد ارتفعت أصوات المصلحين من المفكرين والكتاب ورجال السياسة والشعراء للاحتجاج على نتائج الرأسمالية المنطلقة من القيود والتي جعلت من الربح الخاص وحده قانون النظام الاقتصادي في البلاد . ولاتزال أحكامهم على الرأسمالية العارية من المسئولية حكماً يهتدي بها المشتغلون بتنظيم المجتمع ، ونذراً ترن في الآذان كلما أوغلت الرأسمالية في أنانيتها الاجتماعية . فالشاعر الانجليزي « روبرت سوذي » قد قابل مفاخرة ماكولي بالثروة وحدها بسخريته من النظام الاقتصادي الرأسمالي بقوله : ان الانجليز في ظله قد تحولوا الى سمك يأكل الكبير منه الصغير . وعرف « شلي » الحرية بأنها ليست حرية صاحب العمل وحده ، وانما هي حرية العامل في أن يجد عند عودته من عمله الى بيته : « طعاماً دافئاً على مائدة نظيفة أعدته له زوجة نظيفة » . كما أن السياسي المحافظ « جون مانرز » سجل في رحلة له الى شمال انجلترا — حيث مركز الصناعة الجديدة — شكاوى العمال من سوء حالهم وعيشهم ، مما جعل منه « دزرائيلي » الذي كان يزامله في جمعية « انجلترا الفتاة » مادة لرواياته الاجتماعية التي أعلن فيها أن انجلترا قد انقسمت في ظل الرأسمالية الصناعية الى أمتين : أمة الفقراء ، وأمة الأغنياء ، وقرر أن أعدى الأعداء لأمة من الأمم هم أبناؤها الساخطون والحاقدون نتيجة لسوء توزيع الثروة بين العاملين من المواطنين .

ولكن هذه الاحتجاجات التي صدرت عن الشعراء والكتاب ورجال السياسة في انجلترا ، اتخذت شكلا مضطرباً ايجابياً عند فلاسفة السياسة الذين حملوا لواء مذهب التحرير بعد جون لوك ، وحاولوا ملأه ملأ يتجاوز به مرحلة الشكل الى المحتوى . والسلبية الى الايجابية . وأهم هؤلاء الفلاسفة السياسيين : جرمي بنثام ، وجون ستيوارت مل . وتوماس هل جرين . فلو أن بنثام قد دعا الى الحرية التي أقامها على أسس سيكلوجية ، الا أن مبدأه القائل « بتحقيق أكبر سعادة لأكبر عدد ممكن » كان من المبادىء الديموقراطية الحقيقية ، التي تضمنت فكرة المساواة الى جانب دعوته الى الحرية ... وكذلك الحال مع تلميذه جون ستيوارت مل ، الذي تلقف

مذهب المنفعة من أستاذه بنثام وأبيه جيمز مل وطوره تطويراً حسب نمو تجربته بلغ به حداً قال عنده انه قد أصبح هو نفسه اشتراكياً . اذ أنه دعا الى تدخل الدولة فى علاج الحالات الصارخة مثل العناية بالعمال ونقاباتهم وبتربية الأطفال الذين يعجز آباؤهم عن رعايتهم . واذا ما ذكر اسم جون ستيوارت مل ، فانه لا يسعنا الا أن نشير الى ما تركه فى تاريخ التحول من مذهب التحرير الى الاشتراكية عن طريق المدرسة الفابية . فجمعية الفابيين التى تألفت أول ما تألفت من سدنى وب ، وبياترس وب ، وبرنارد شو ، وجراهام ولاس ، وسدنى أوليفير ، ومسز بيزانت وغيرهم قد أخذت مبادئها الاقتصادية عن جون ستيوارت مل ، ودعت الى الاشتراكية التدريجية القائمة على الاقناع والاقتناع بين الطبقات الحاكمة ، الى أن تم تحالفها الطبيعى مع حزب العمال البريطانى .

وهكذا نرى أن مذهب التحرير الذى استلهم مبادئه الأساسية من جون لوك قد أخذ يتطور فى فهم العلاقات بين الفرد والمجتمع والدولة ، واتجه الى تغيير الفكرة عن الحكومة ووظيفتها فى حياة المواطنين . فلم تعد الدعوة قاصرة على ابعاد الحكومة عن ميدان السياسة الاجتماعية لفسادها — كما كانت الحال فى عصر جون لوك — وانما شعر الناس فى ظل النظام الصناعى ، وخلق جموع غفيرة من العمال الذين يعيشون على بيعهم لقدرتهم على العمل ، بأهمية تدخل الحكومة لتخفيف من ويلات السوق الذى يدار بقانون العرض والطلب وحده ، ويخضع لمبدأ التنافس الذى جرد التعامل بين المواطنين من كل صبغة شخصية ، فتحول المجتمع الى شركة تجارية مؤلفة من ذرات منفصلة لا رابطة بينها سوى رابطة الأجر النقدى ... اذ تتوجت فلسفة السياسة التحريرية فى أواخر القرن التاسع عشر بمساهمة توماس هل جرين الذى تأثر مثلما تأثر كولردج وكارليل بالفلسفة المثالية الألمانية عند كانت ، وهيجل . فلقد رأى جرين أن مذهب التحرير الفردى لا يقوم أساساً سليماً للحياة العامة ، اذ أن نظرته الذرية الى الدولة تهدد دوام الرابطة الاجتماعية . وأكد وجوب النظر الى الفرد فى مجموع علاقاته مع الحكومة ، لا على أنه

كيان مستقل مقابل ومضاد لها . فغرض الحكومة يقوم على صيانة جميع العلاقات التي تمكن الانسان من أن يحقق شخصيته على أحسن وجه . ومن ثم فعلى الحكومة واجبان : أحدهما سلبي ويتلخص في وجوب ازالتها للعقبات التي تعترض الحياة الطيبة ، والآخر ايجابي ويتلخص في وجوب رعايتها لتلك الأشياء — وخاصة التعليم العام — التي تمكن المواطن من أن يفعل وأن يستمتع بالأشياء التي تكون جديرة بالفعل والاستمتاع .

وعلى هذا النحو أعطى توماس هل جرين لمذهب التحرير ملمحاً جديداً يساير تطور الأحداث في انجلترا الصناعية ، وجعل من جامعة أكسفورد مركز تنوير لجيله والأجيال التي استلهمت فكره من بعده . ثم أخذت جامعة لندن من بعد ذلك المشعل في يدها لتجعل من فلسفة السياسة قوة فعالة في الميدان . فلقد كان « هوبهوس » في مستهل هذا القرن يعمل في قاعات جامعة لندن ملهماً ومستلهماً التشريع الاجتماعي في وزارة لويد جورج . وداعياً دعوته التي اتخذت شعاراً لها قوله « ان الحرية من غير مساواة ما هي الا اسم ذو رنين نبيل ونتيجة مكلفة » .

وقد أكد لاسكي في فلسفة الاشتراكية التي جعل من جامعة لندن منبراً لها الدرس الذي انتهى اليه هوبهوس في سلسلة تطوير مذهب التحرير من أن الحرية اذا لم تصاحبها المساواة لن تكون سوى خدعة للمخاطبين بها . وذهب لاسكي الى أن مفهوم الحرية ليس أمراً ثابتاً لا يتغير ، وانما يجب أن : « نعترف بنسبية الحرية لظروف الزمان والمكان . فالحرية في أي عصر تعني الحرية من تلك القوى التي يشعر الناس بأنها مضطهدة لهم في ذلك العصر . فهي تارة حرية من الاضطهاد الديني أو من قيود الامتياز الارستقراطي أو الاستبداد الملكي ، وتارة أخرى كما كانت في عصر بنثام ، حرية من القيود القانونية والسياسية التي منعت أصحاب الثروة من استغلال قوى الانتاج خاصة في الميدان الصناعي » . ويقف لاسكي عند الحرية في انجلترا في القرن العشرين ويحاول أن يطبق عليها مقياسه النسبي ، فيقول : ان المعاصرين لبنثام في القرن التاسع عشر من رجال الصناعة والمال

قد حققوا الحرية التي كانوا يبغونها ، ولكنهم في هذه الحرية أقاموا علاقات جديدة للانتاج في المجتمع أحس المتأثرون بها أنها ظالمة لهم . فالعمال شعروا في ظل حرية الصناعة والتجارة بما لم يشعر به أصحاب العمل ممن زادت ثرواتهم وجمعوا أموالا باعدت بينهم وبين المشتغلين بانتاجها . ففي حين أن أصحاب العمل وجدوا في حرية الانتاج الامتياز ، وجد العمال فيها افتقاد الأمن والحرمان من ارتياد معين التراث الثقافي للبشر ، ووجدوا الفروق الصارخة في ظروف الحياة بين الأغنياء والفقراء . وما بدا حرية لسادتهم بدا أنه انكار للحرية لأنفسهم » .

ولقد مهد لاسكي بمثل هذا التحليل لأن يعلن أن مذهب الأحرار البريطاني قد أفل نجمه . وأنه لابد من سيادة الاشتراكية . فدعاة مذهب الأحرار — من جون لوك فيلسوف فجون ستيوارت مل فتوماس هل جرين فهوبهوس — يعتقدون بأن المجتمع يتجه الى اصلاح نفسه بنفسه . وأن الناس يصدرون فيه عن مبدأ الصالح العام أو عن الانسجام الاجتماعي ، ويتخذون من البحث الحر ، والقرارات الديموقراطية ، والحرية الفردية ، وسائل لادارة النظام الاجتماعي . ويضيف الى ذلك أن دعاة مذهب الأحرار ، انما يقفون عند الاصلاحات الجزئية التي هي أشبه بأعمال الكنس منها الى أعمال العدل في المجتمع . وينتهي الى النتيجة الحتمية لهذا التحليل بأن النظام الاجتماعي الذي تقابل طريقة حياته مثل هذا التحدي من قوى الامتياز والاستغلال لن يقبل مناهج حمية المناظرة ، التي تنتهي بسيادة العقل في تنظيم المجتمع . والحل الوحيد الذي يراه لاسكي يكمن في مناهج الاشتراكية التي لا تكتفي بالاصلاح فقط . وانما تعمل على اعادة تنظيم المجتمع ، واقرار العلاقات بين أفراده ، حسب ما طرأ عليه من تغير في قوى الانتاج . ولذا فهو يدعو الى التخطيط الشامل للنظام الاجتماعي في ضوء التجربة التاريخية التي تقدر تقديراً علمياً . ويذهب الى أن التغير الاجتماعي لابد وأن يوجه توجيهاً اجتماعياً ، لا أن يترك الأمر غير موجه أو مفسح في أيدي المشروعات الخاصة ، التي أدت الى انقسام الأمة ، وجعلت من معنى الحرية شيئاً مختلفاً

عند أصحاب العمل عنه عند العمال . ويتطلب هذا عند لاسكى احلال نظرة جديدة الى الملكية محل النظرة التحريرية . فهو يطالب باحلال الملكية والتوجيه الاجتماعى محل الملكية والتوجيه الفردى ، حتى يقضى على عدم الأمن الاقتصادى ، ويعطى المواطنون فرصة التعليم والثقافة التى تجعل منهم مساهمين قادرين على الاضافة الى الصالح العام .

ولكن يجب ألا نفهم من ذلك أن لاسكى ينكر أهمية الملكية الخاصة ، وانما يريد أن يحفظها فى اطار من الاعتدال ، حتى لا تطغى عند تجاوزها الحد على القيم الأخلاقية والاجتماعية . فتولد التحاسد والتحاقد بين المواطنين وتفرقهم شيعاً وأحزاباً . ويلخص الدرس الذى يستهدف تعليمه فى قوله : « يجب أن نجعل من مجتمعنا مغامرة تعاونية لا تنافسية . فلقد ثبت الآن تاريخياً دون منازع ، أن مجرد الصراع بين المصالح الخاصة ، لن ينتج أبداً دولة يسودها العدل ... ومن ثم فالتخطيط المنظم الذى يجعل من الصناعة والمالية أدوات لا سادة للهدف الاجتماعى ، سوف يحرر قوى فى حضارتنا تعمل فى أطوائها الخلق والابداع العظيم » .

وهنا نستطيع ـ أيها السادة ـ أن نقف قليلا بعد هذا المدخل الذى عرضناه لنستطيعوا مصاحبتنا فى تتبع دراساتنا للسياسة من الناحية الفلسفية . فنحن نعتقد أنه يمكن النظر الى مشكلات المجتمع من ناحيتين : الناحية العملية التى يضطر رجل السياسة لاتباعها ، والناحية النظرية التى يلجأ اليها الفيلسوف السياسى أو عالم السياسة فى قاعات الدرس . ويبدو لنا أن كليهما مسوق بضرورة تدفع كلا منهما الى ممارسة عمله . فشاكل السياسة العملية واقفة ببابب رجل السياسة تطلب منه الحل ، والحل العملى ، والحل العملى السريع الذى لا يحتمل البطء أو التأخير . فلو جاء يوم لم يستطع فيه رجل السياسة عندنا أن يقدم مثلا طبق « الفول المدمس » على موائد الشعب صباح كل يوم لاهتزت أركان الدولة . ومن ثم فالضرورة التى تبعث رجل السياسة الى العمل يمكن وصفها بأنها ضرورة خارجية ... أما المفكر السياسى سواء كان أستاذاً فى الجامعة أو خارجها فهو مسوق بضرورة يمكن وصفها بأنها

ضرورة داخلية ... أى عقلية . وهى ضرورة فعالة لا تترك صاحبها فى هدوء أو راحة ، حتى يقوم بعمله الفكرى فى مجال السياسة العامة . فلسفة السياسة تحاول دائماً أن تفهم طبيعة المجتمع والدولة ، وكيف وجدا أو كيف يمكن وجودهما ، وأن تعمل على دراسة المجتمعات المنظمة تنظيما سياسياً . وفى ضوء هذا التفهم والدراسة تحاول أن تضع الحلول العملية التى يقدمها رجل السياسة فى ميزان يستمد عمده من التجربة القومية والعالمية خلال العصور . وتستطيع بهذا أن تضيف الى واقع اليوم وتهدى به سياسة الغد .

ولقد سادت فى القرن العشرين عدة فلسفات سياسية ، تصارعت فيما بينها للاستيلاء على العالم ، وفرض نفوذها على مناطقه . وتسرب الى أذهان المواطنين فى كل مكان . وأصبحت بذلك الفلسفة السياسية فى عصرنا أشبه بالدين فى العصور القديمة ، وميزت الدولة المعاصرة عن سواها من أشكال الدول التاريخية . فالدول المؤلفة لنظام العالمى الآن تحارب لا بأسلحتها المادية وانما بأسلحتها الفكرية كذلك . وانقسم العالم الى دول مذهبية لكل منها طريقها فى الحياة والفكر ، من شيوعية ورأسمالية وفاشية واشتراكية . وأن الدولة التى تخلو من فلسفة سياسية تنتظم الطريق الذى اختاره أهلها فى حياتهم العامة ، تصبح منطقة فراغ ذهنى ، تغرى الفلسفات السياسية المحيطة بالغزو ، لتسبق غيرها بملء ذلك الفراغ فى العقول ، تمهيداً لما يراد بها من غزو مادى : عسكرياً كان أو اقتصادياً .

ولهذا فان دراساتنا السياسية تتجه الى دراسة النظريات السياسية المعاصرة وكذلك الى تاريخ الأفكار السياسية . ونحن فى هذا نتبع المنهج الذى تضمنه عرضنا السابق ، وهو المنهج الفلسفى الذى يستعين بالمنهج التاريخى والمقارن فى الوقت نفسه . فالنظرية السياسية أو الفكرة السياسية لا يمكن فهمها الصحيح ، ان هى جردت من ظروفها التاريخية ، ومن ملابسات الأحداث التى تفاعلت معها . فهى نسبية الى العصر الذى تنشأ فيه وتخدمه . ونحن فى هذا نسير على المنهج الذى فصله أستاذنا هارولد لاسكى فى مقارنته التى أشرنا اليها بين نظريات الأحرار ومبادئهم ، وبين نظريات الاشتراكيين

ومبادئهم . أما توليد الأفكار بعضها من بعض فى تسلسل مجرد عن الواقع ، فلن يفضى بنا الى شيء سوى الغموض وملء أذهان أبنائنا بتجريدات مطلقة تضلل ولا تنير الطريق . ولهذا فان أستاذ فلسفة السياسة لابد له من العمل فى ميدان الواقع السياسى لبلاده ، حتى ينقل الى ساحات الدرس وحى التجربة الحية . ولقد كان هذا مصدراً حياً لتدريس فلسفة السياسة عند أساتذة مثل جراهام والاس وتجربته فى نظام الحكم المحلى فى لندن . وعند هارولد لاسكى وعمله فى حزب العمال البريطانى . ونحن فى الجمهورية العربية المتحدة قد أتيحت لنا فرصة مزج التجربة فى الميدان ، بالبحث فى قاعات الدرس ، عن طريق « الاتحاد القومى » الذى جعل السياسة مفتوحة لكل مواطن ، وهيأ للأستاذ والتلميذ فرصة التقابل فى وجهة النظر الى السياسة القومية ، بعد أن تنزهت عن النظرة الحزبية الضيقة . كما أن دراستنا فى عهد الثورة للسياسة أصبحت أمراً جاداً ، يكتسب جديته من اهتداء دولتنا الى طريق خاص بها بين الطرق التى آثر غيرنا من الدول اختيارها ، وأصبح هذا الطريق جديراً بالبحث العلمى والتأييد المنطقى .

وان المنهج الذى اخترناه لدراسة الفلسفة السياسية بربطها بالواقع التاريخى لعصر من العصور وأمة من الأمم ، يفرض علينا الى جانب الاتصال بواقع الحياة العامة ، دراسة العصر الذى تنشأ فيه الفلسفة السياسية المدروسة دراسة كلية . فالفكر السياسى لا يقوم منفصلا عن جوانب النشاط العام فى الدولة ، بل هو عملية مستمرة فى التأثير والتأثر بظروف القوم الذين يصدر عنهم . ولهذا فنحن نهتم أول ما نهتم بدراسة الدولة فى مبادئها السياسية التى تقوم عليها وأشكال الحكم السائدة فيها ، ومحاولة ادراك الصلة بين الواقع الحى وبين النظر التأملى ، فكلاهما متصلان اتصالا وثيقاً . ولا يسعنا حين نبدأ بالنظر الا أن ننتهى بالعمل ، واذا ما بدأنا بالتطبيق العملى انتهينا الى النظر والتأمل . ومن هنا كان اهتمامنا بنظم الادارة العامة ، فمن طريقها تجد الفلسفة السياسية طريقها الى التنفيذ . ولنضرب المثل بموظف الحكومة ، فنحن نعنى بدراسة عمله وظروف تعيينه ومؤهلاته

ووظيفته ، اذ لا يخلو تشريع من التشريعات من أثر البيروقراطية ، وكثيراً ما يتخذ التشريع وجهة خاصة نتيجة لما تنتهجه البيروقراطية من أساليب التنفيذ . وهنا لا يستطاع التفريق بين المنهج والغاية ، فكلاهما متفاعلان .

واننا لنجد أنفسنا على اتصال وثيق بالعلوم الاجتماعية المرتبطة بفلسفة السياسة . فالاقتصاد كما بينا مادة حية بالنسبة لنا . ونحن نتتبع النتائج التي يصل اليها وننقد منها فيما تتخذه الفلسفة السياسية من نظرة الى قواعد المجتمع الأساسية ، وتنظيم الصلة بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج .

ونحن في كلية الآداب ، نجد أنفسنا موفقين في البيئة المناسبة لدراسة فلسفة السياسة . وتكاد تكون كلية الآداب هي كلية العلوم الاجتماعية دون منازع . فالفلسفة هي معين لا ينضب بالنسبة لنا فيما يتصل بالأسس والافتراضات الفكرية ، التي اتخذ منها فلاسفة السياسة سنداً لتبرير فلسفاتهم الاجتماعية . والأدب ، كذلك مادة مشرقة منيرة بالنسبة لتفهم ما يتخذه عصر من العصور أسلوباً لحياته العامة . ولقد قلت شخصياً في جامعة لندن للدراسة السياسة عن طريق التخصص في الأدب الانجليزي ، اذ كان هارولد لاسكي في مدرسة الاقتصاد وعلم السياسة بلندن يكرر قوله : بأن رواية من روايات شارلز ديكنز أو برنارد شو ، أو قصيدة من قصائد بيرون أوشلي ، ما هي الا مقال في السياسة . كما أن لنا بالاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية أوثق الصلات ، لأن المادة العقائدية والنظامية التي يقدمانها ، عظيمة النفع في تفهم المجتمع في صوره البدائية والحضرية ، البسيطة والمعقدة وفي تفهم نسيج العلاقات الاجتماعية التي يمكن لفلسفة السياسة أن تنفذ عن طريقها الى طبيعة الفرد وعلاقاته بالدولة . وان جان جاك روسو في فلسفته السياسية وتقديره « للتوحش النبيل » قد اعتمد على الكشوف الأنثروبولوجية في القرن الثامن عشر . ... ولا شك أيضاً من أن فلسفة السياسة تستقي معلومات ذات أهمية خاصة من علم النفس الاجتماعي ، وان كتاباً مثل كتاب جراهام والاس عن الطبيعة البشرية في السياسة كان له أثر كبير في موقف العالم المعاصر من الديموقراطية . ولقد حاول « لاسال »

فى أمريكا أن يخفف فى مؤلفاته السيكلوجية من آثار هذا الكتاب فى التشكيك بقيمة العقل فى السياسة عند عامة الشعب ، وأن يوفق بين التطبيق والنظر فى الديموقراطية الأمريكية .

أما علاقتنا بالتاريخ والجغرافيا فهى علاقة زمان ومكان أكدنا أهميتهما لنا فيما أسلفنا من قول . فالسياسة فى الواقع فلسفة للتاريخ . وقد زادت أهمية الجغرافيا مع ازدياد اهتمامات الفلسفة السياسة بتجارب الدول الجديدة فى آسيا وافريقيا ، واتخاذ الجمهورية العربية المتحدة من هذا العالم الجديد سياسياً ، والتقدم حضارياً ، مجالا حيوياً نتعاون مع أعضائه من الأصدقاء ، على دفع أذى العدو المشترك من دول الاستعمار ، واقامة نظام اقليمى يستهدف توفير الحياة الطيبة لأهل القارتين .

فنحن اذن فى موضوعنا نحاول التخلص من مساوىء التخصص الضيق ، ففلسفة السياسة مادة محيطة تتطلب من صاحبها الالمام بشئون السياسة العامة وما يدخل فى تشكيلها من عوامل فكرية واقتصادية واجتماعية . وهى بذلك مادة ممتازة بين المواد الجامعية وقد توجها أرسطو فى كتابه « الأخلاق » على قمة نظام العلوم التطبيقى ، كما أن الغزالى فى كتابه « فاتحة العلوم » منحها لقب أشرف العلوم ، لأنها تتصل بسياسة الخلق وارشادهم . وهذا جنوح أرسطو فى مزجه بين الأخلاق والسياسة .

ولكننا نحن ننزه الفلسفة السياسية عن الارستقراطية التى أرادها لها أرسطو والغزالى ، ونقرر أنها تحتل مكانتها بما تقدم من خدمة عامة فى تكوين المواطن الصالح ، والطالب الواعى المستنير ، وما تنشر بين الناس من ثقافة سياسية صادقة ، بما تلهم وتستلهم من تجربتنا العظيمة فى ميدان التنظم الاجتماعى المعاصر ، ومن تجربتنا الاسلامية القديمة فى اتخاذ العدل أساساً للحياة والمجتمع .

ولكن ايماننا بمادتنا ومهدفها فى الدراسات الجامعية يجب ألا ينسينا ما يقوم أمامنا من صعاب فى سبيل بلوغنا غايتنا . فنحن أمامنا طريق شاق

حتى نبنى لبلادنا مكتبة سياسية مكونة من مراجع ومؤلفات ومترجمات على نحو ما تهيأ لمدرسة الاقتصاد وعلم السياسة من مكتبة عالمية فى موضوع السياسة القومية والمقارنة . ولابد لنا لتحقيق هذا الهدف من اعداد فريق ممتاز من طلاب فلسفة السياسة الذين يتخصصون فى موضوعاتها المتصلة بتاريخ الفكر السياسى وبنظم العالم المعاصر . ونحن وان كنا قد أعددنا فى معهد العلوم الاجتماعية فريقاً من الباحثين فى السياسة أثناء العشر سنين الماضية ، الا أن توجيههم الى القيام بأعمال جماعية لخدمة الفكر السياسى لم ينظم التنظيم المرجو بعد . وأعتقد أن انشاء كرسى لهذه المادة سيعطيها مركزاً رسمياً فى الاسكندرية سوف ينمو على مر الزمن حتى يتخذ شكل قسم للسياسة أو معهد للسياسة يعطى لمدرسة الاسكندرية فى الفكر السياسى ، فرصة التعبير على نطاق يتلاءم مع جسامة المهمة القومية الملقاة على عاتق الجامعات العربية فى الوقت الحاضر . ولقد حرصنا أثناء عضويتنا سنة ١٩٥٩ فى لجنة انشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة على أن نؤكد حق جامعة الاسكندرية فى انشاء قسم خاص بالسياسة ان كانت الفرصة لم تتهيأ لها بعد لانشاء كلية للاقتصاد وعلم السياسة .

ولا شك أن نوع دراستنا قد أصبح جوهرياً لعالمنا الجديد الذى نقلنا اليه الرئيس جمال عبد الناصر ـ ذلك العالم الذى امتدت آفاقه عبر الزمن الى تاريخنا القديم مركزاً اهتمامه فى الحاضر ومتطلعاً الى المستقبل . والذى امتدت آماده حتى شملت العالم بأسره . ففلسفة السياسة فى الجامعة لم تحصل على كرسيها اليوم ، وانما حصلت عليه يوم ظهرت « فلسفة الثورة » ... فعندئذ أعلن للعالم أجمع أن العرب قد اكتشفوا مرة ثانية طريقهم فى الحياة . وغاية ما نرجو أن يوفقنا الله فيما نبذل من جهود متواضعة متصلة للمساهمة فى انارة هذا الطريق .